تموز 2026 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 14
July 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 14
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

سياسة الافيون الفرنسية في فيتنام 1945 - 1954

أ . م . د فاضل رحم صويدج
Uboreada80@gmail.com
المديرية العامة لتربية واسط - مديرية تربية الحي

الملخص :

شهدت المدة ما بين 1945 – 1954 تنامي ظاهرة تجارة الافيون, وساعدت على ذلك عوامل عديدة ابرزها ان طبيعة فيتنام الجغرافية كانت ملاذاً آمن للمهربين والمنتجين فضلاً عن ذلك تعتبر ممر استراتيجي للمثلث الذهبي وهذا ما يجعلها تمثل نقطة اتصال غاية في الاهمية, ومن جانب اخر كان المناخ السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ملائم بشكل خاص لتجارة الافيون على مستوى شرق اسيا بصورة خاصة, لاسيما ان خلال حرب الهند الصينية امتدت تجارة الافيون غير المشروعة الى المرتفعات الجبلية واعتمدت الفصائل المسلحة والقوات العسكرية المنافسة على تجارة الافيون لتمويل عملياتها الخاصة. شرعت الادارة الفرنسية في فيتنام الى اعتماد الضرائب بشكل اساسي لتمويل ميزانية الجيش الفرنسي في فيتنام, واعتمدت على عائدات الافيون بشكل مباشر نظرا للقيمية المالية لتجارة الافيون على المستوى العالمي, إذ كانت تدر اموالاً طائلة لا يمكن الاستغناء عنها, وفي سياق متصل قدمت المساعدات الى المزارعين الموالين للحكومة الفرنسية وعلى حساب المزارعين المناهضين للاستعمار وهذا التفضيل قد جعل الامور اكثر تعقيداً؛ وهي بذلك خلقت مجتمعاً طبقياً واسست الى صراعات عرقية, وحققت في ذلك عاملين مهمين في توظيف الافيون الاول : ان الادارة الفرنسية ضمنت ولاء القبائل الى جانبها وآمنت من اي تمرد او خروقات تقوم بها لاحقاً فضلاً عن تجنيد بعض ابناء القبائل في الجيش الفرنسي على شكل مقاتلين او مخابرات بصورة غير مباشرة, بينما الامر الثاني : قيدت القبائل المعارضة للسياسة الفرنسية وحجبت التمويل المالي الذي كان يعتمد بشكل مباشر على عائدات الافيون, وفي هذه الحالة خلقت حالة من الصراع الاهلي بين ابناء الشعب الواحد وفق مبدأ السياسة الاستعمارية فرق تسد, وهي ابرز سياسة اتبعتها فرنسا تجاه الشعب الفيتنامي. وبما لا يقبل الشك ان فرنسا ادارت تلك المدة باستخدام اساليب القوة وفرض المطالب الفرنسية وتدمير القرى المعارضة وقتل ابناء الشعب الفيتنامي المقاومين للاحتلال الفرنسي وسياسة الضرائب العامة التي ارهقت الشعب, ونتج عنها حركات مقاومة استفاد منها القوميين لكسب المعارضين الى جانبهم, وفيما يخص المدة ما بعد الاستعمار, بدون ادنى شك ان السياسة الفرنسية تركت اثراً سلبياً على الشعب الفيتنامي بصورة خاصة وعلى جنوب شرق اسيا بصورة عامة, اذ برزت تجارة الافيون غير الشرعية بشكل مستمر ودائم وتم تصدير الافيون الى البلدان المجاورة والى الولايات المتحدة الامريكية , وبات الافيون يمثل سلاحاً ذو حدين يستخدم للتمويل المالي و لانهاك الشعوب عن طريق الادمان كما استخدم في الحرب الفيتنامية الامريكية.

الكلمات المفتاحية : الاستعمار , الافيون , فيتنام , التهريب , الهند الصينية

French Opium Policy in Vietnam 1945-1954

Researcher: Dr. Fadhil Rahim Suwaidj
General Directorate of Education in Wasit
Al-Hayy Education Directorate

Summary

The period between 1945and 1954witnessed a surge in the opium trade Several factors contributed to this growth, most notably Vietnam's geography, which provided a safe haven for smugglers and producers. Furthermore, Vietnam's strategic location as a transit point to the Golden Triangle made it a crucial link. Additionally, the political climate following World War II was particularly conducive to the opium trade in East Asia. During the Indochina War, the illicit opium trade extended into the mountainous highlands, and rival armed factions and military forces relied on it to finance their operations .The

French administration in Vietnam began relying primarily on taxes to fund the French military budget there. It depended directly on opium revenues due to the immense global financial value of the opium trade. In a related development, subsidies were provided to farmers loyal to the French government at the expense of those opposed to colonialism. This preferential treatment further complicated matters. Because opium cultivation was a source of livelihood for many farmers in the mountain foothills, two important factors contributed to its exploitation. First, the French administration secured the loyalty of the tribes and prevented any future rebellions or transgressions. Furthermore, it indirectly recruited some tribesmen into the French army as fighters or intelligence agents. Second, it restricted tribes opposed to French policy and cut off the financial resources that depended directly on opium revenues. This created a state of civil conflict among the people—a divide-and-rule tactic—which was a key policy France pursued against the Vietnamese people
There is no doubt that France managed that period using methods of force, imposing French demands, destroying opposition villages, killing the sons of the Vietnamese people who resisted the French occupation, and the general tax policy that burdened the people, and resulted in resistance movements that the nationalists benefited from in order to win the opponents to their side. As for the post-colonial period, there is no doubt that French policy left a negative impact on the Vietnamese people in particular and on Southeast Asia in general, as the illegal opium trade emerged continuously and permanently, and opium was exported to neighboring countries and to the United States of America, and opium became a double-edged weapon used for financial funding and to exhaust peoples through addiction, as it was used in the Vietnam War .

Keywords: colonialism, opium, Vietnam, smuggling, Indochina

المقدمة

تعد دراسة سياسة المخدرات احد اهم الدراسات الحديثة, لما تشكله من اهمية كبير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي, واتضح اخيراً انها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب السياسي ؛ لكونها باتت احد محركات السياسة على مستوى العالم, اذ ان تجارة المخدرات مثلت شبكة عنكبوتية ارتبطت بدول عبر البحار والمحيطات, وباتت تمثل مورداً اقتصادياً مهماً, وفي الوقت ذاته وظفت سياسياً على مستوى عالي من الدقة, واستخدمت سلاحاً فتاكاً في الحروب, لاسيما في الحرب العالمية الثانية عبر شبكات التجسس التي وظفها مكتب الخدمات الاستراتيجية الامريكية الذي ابرم صفقة سرية مع المافيات وعلى وجه التحديد التواصل مع المافيات الايطالية في عملية سرية عرفت باسم عملية العالم السفلي 1942-1945 لتجنيد زعماء العصابات في مهمات سرية لاختراق البحرية الايطالية عبر مافيات ايطالية متنفذه في البحرية الايطالية ومن خلال الدعم اللوجستي للمتمردين, وكذلك من خلال الطاقة التي تمنحها المواد المخدرة للمقاتلين, كون بعض المخدرات كانت تستخدم لدى المقاتلين والتي تعطي اندفاعاً للمقاتل إذ انها تزيل عامل الخوف لدى المحاربين, وعلى سبيل المثال للمقاومة الفيتنامية وحركات التمرد, ومن جهة اخرى تَسببَ الادمان في اضعاف معنويات الجيوش المقاتلة, وهذا ظهر واضحاً في حرب فيتنام والجيش الامريكي.

تمثل فيتنام نقطة اتصال مهمة في المثلث الذهبي (تايلند ولاوس وميانمار) وكانت احد اهم مناطق زراعة خشخاش الافيون في العالم, وبنسبة تعاطي بين افراد الشعب الفيتنامي كبير جداً, وفي الوقت ذاته تمثل مورداً اقتصادياً للكثير من المزارعين الفيتناميين في اعالي الجبال والمناطق الوعرة, وكانت اوكار

الافيون منتشرة على نطاق واسع في المدن الكبرى وتستهدف بشكل مباشر العمال الصينين والفيتناميين, وخلال مدة الاستعمار الفرنسي الى فيتنام قامت الادارة الفرنسية بتوظيف الافيون سياسياً من خلال عدة انشطة ابرزها : زراعة الافيون ومعالجته وتوزيعه بشكل منهجي لتوريد ايرادات ضخمة للاستعمار, وشكلت هذه التجارة ما يصل الى ثلث الميزانية الاستعمارية, فضلاً عن الضرائب التي فرضتها الادارة الفرنسية في فيتنام والتي رفدت خزينة الدولة بإيرادات اخرى, اضافة الى ذلك كانت المقاومة الفيتنامية تعتمد بشكل كبير على تجارة الافيون لتمويل نشاطها العسكري, من هذه الاهمية جاء اختيار الموضوع " سياسة الافيون الفرنسية في فيتنام 1945 – 1954 " التي من خلالها تبين ان الادارة الفرنسية كيف وظفت ايرادات الافيون الشرعية وغير الشرعية (يقصد بالإيرادات الشرعية التي تستخدم للأغراض الطبية) .

تكمن فرضية البحث عن طبيعة فيتنام الجغرافية واثرها في تهريب المخدرات ومناطقها الجبلية التي تساعد على زراعة خشخاش الافيون, والجذور التاريخية لزراعة وانتاج الافيون ومناطق انتشاره ومدى الاهمية الاقتصادية التي اعتمد عليها المزارعون الفيتناميون, ويدرس البحث بداية الاستعمار الفرنسي وتنظيم الادارة الفرنسية في المنطقة وحركات المقاومة والنشاط السياسي والعسكري للمقاومة الفيتنامية وتهريب المخدرات الى الدول المجاورة , ويدرس التوظيف السياسي للأفيون من خلال فرض الضرائب الباهظة التي كانت تمثل مورداً مهما من موارد رفد الميزانية الاستعمارية, بينما تتمثل مشكلة البحث بالأسئلة التالية هل كانت الادارة الفرنسية في فيتنام تعتمد بشكل مباشر على الافيون في رفد الموازنة الفرنسية وتمويل جيشها, وهل استخدم الافيون في اغراض اخرى : اشغال الشعب الفيتنامي وادمان الشباب الفيتنامي وهي خطة معتمدة لاستهلاك طاقة الشعوب, اي انها وظفت كسلاح ضد الشعب الفيتنامي , هل كانت تجارة الافيون تمثل سلاح ذو حدين كون المقاتلين الفيتناميين كانوا اساسا يعتمدون على تجارة الافيون لتمويل النشاط العسكري, وما هو موقف الدول الشيوعي في شرق اسيا التي كانت بالأصل تعارض الانظمة الرأسمالية, وما طبيعة الخلاف فيما يخص تجارة الافيون كون النظامين اعتمدا بشكل مباشر توظيف الافيون سياسياً, واخيراً هل البعد الاقتصادي اكثر تأثيراً ام البعد السياسي للتوظيف تجارة الافيون.

ويهدف البحث الى تتبع الاسباب الجذرية وراء اعتماد الاستعمار الفرنسي تجارة الافيون عاملاً اساسياً في تمويل النشاط السياسي الفرنسي في فيتنام ومعرفة الاثار والنتائج التي خلفتها السياسة الفرنسية وتوضيح الطريقة التي اعتمدتها الادارة الفرنسية في توظيف تجارة الافيون سياسياً, ومعرفة النتائج التي حققتها الادارة الفرنسية في ادارة ملف الافيون محليا ومدى انعكاسه على المستوى العالمي, واعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي لرد الاحداث الى اصولها وتتبع تطورها الزمني وتفكيك النصوص والاحداث ووصفها بدقة.

وبناء على ما تقدم قسم البحث الى مقدمة وخاتمة واربعة مباحث شمل المبحث الاول جغرافية فيتنام وطبيعة تضاريسها ومساحتها وموقعها الجغرافي الذي اعطاها الاهمية البارزة ان تكون لاعباً اساسياً في تجارة وانتاج الافيون, والمبحث الثاني يدرس بداية الاستعمار الفرنسي الى فيتنام بصورة مختصرة لتوضيح الوضع السياسي, وشمل بداية الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويدرس المبحث الثالث الجذور التاريخية لتعاطي الافيون في فيتنام ويرجع الباحث الى بداية زراعة خشخاش الافيون في المنطق الجبلية التي كانت ملاذ امن للمزارعين والاهمية الاقتصادية للأفيون التي ترعاها القبائل القاطنة على طول الحدود الفيتنامية, وكيف كان الافيون عرفاً اجتماعياً بالمناسبات والحفلات وكان يقدم في الضيافة, ويدرس المبحث الرابع سياسة الضرائب الفرنسية التي اعتمدت على الافيون مصدر اساسي في واردات الدولة, وكذلك مزارع الافيون التي صادرتها الادارة الفرنسية وتوزيعها على الموالين للاستعمار الفرنسي, وخنق واردات المقاومة الفيتنامية التي كانت تعد مزارع الافيون مصدر رئيسي للدعم المالي, وبالتالي ارهقت الضرائب المجتمع الفيتنامي وانعكس ذلك على الرأي العام الفرنسي الامر الذي ادى الى انقسام سياسي داخل البرلمان الفرنسي, واثر ذلك في الحرب العالمية الثانية وما بعدها , وكيف ادار الفيتناميون سياسة الافيون بعد الاستعمار الفرنسي.

المبحث الاول : الطبيعة الجغرافية وبداية التكوين السياسي لفيتنام

تقع فيتنام في جنوب شرق اسيا على الحافة الشرقية لشبه جزيرة الهند الصينية, وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يطل على المحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي وخليج تونكين, وتقدر مساحتها 331,338 كم2 وغالبية سكانها من الفيتناميين وتشمل الاقليات الصينية , والهمونغ, والتايلندية , والخميرية, والتشامية وتعد اللغة الفيتنامية هي اللغة الرسمية في البلاد, فضلاً عن اللغات الاخرى الفرنسية والصينية والانكليزية والخميرية, اما الاديان في فيتنام البوذية, والمسيحية والمعتقدات الاخرى, والعملة الرسمية في البلاد هي الدونغ, يبلغ طول فيتنام 1650كم وعرضها يتراوح ما بين 340 – 550 كم بين اقل واوسع اجزائها, تتميز فيتنام بطبيعة جبلية إذ ترتفع قمة جبال فان سي اعلى قمة جبلية في البلاد بارتفاع 3143م وتمتد سلسلة جبال أنام (انااميت) الكثيفة عبر غابات غرب فيتنام , اما شمال فيتنام غني بالموارد المعدنية وخاصة الفحم الحجري والفوسفات , وتوجد بعض الرواسب مثل النفط قبالة الساحل الجنوبي وتشمل المحاصيل الزراعية الغذائية ومنها الارز وقصب السكر والبن والشاي والموز وتعد صناعة وتجهيز الاغذية من الصناعات المهمة وكذلك صناعة الصلب والفوسفات فضلاً عن صيد الاسماك (Nguyễn, 1992 p. 18)

بدأت مملكة نام فيت بالظهور تاريخياً قبل عام 200 م والتي ضمت لاحقاً الى الصين في القرن الاول, وظل الفيتناميون تحت السيطرة الصينية حتى القرن العاشر الميلادي , وفي اواخر القرن الخامس عشر الميلادي اجتاح الفيتناميون المنطقة الجنوبية تدريجياً من الشمال وقسمت المنطقة الى سلالتين شمالية وجنوبية في اوائل القرن السابع عشر الميلادي, وفي عام 1802 توحدت هاتان المنطقتان تحت حكم سلالة واحدة, وبعد سنوات من محاولات التوسع الاستعماري الفرنسي في المنطقة استولى الفرنسيون على سايغو (هو تشي منه حاليا) عام 1859 ثم تبعتها المناطق الاخرى تدريجياً واستمر التوسع الفرنسي حتى الحرب العالمية الثانية , واحتل اليابانيون فيتنام بين عامي 1940- 1945 وسمحوا للفيتناميين اعلان الاستقلال في نهاية الحرب وهو ما عارضه الفرنسيون, ثم اندلعت حرب الهند الصينية الاولى (1946 - 1954) واستمرت حتى هزيمة القوات الفرنسية المدعومة ماليا من الولايات المتحدة الامريكية على يد الفيتناميين في ديان بيان فو عام 1954 مما ادى الى اجلاء القوات الفرنسية بعد مؤتمر دولي عقد في جنيف في ابريل / نيسان 1954 وعلى اثر ذلك قسمت فيتنام الى قسمين القسم الشمالي الذي خضع للحكم الشيوعي بينما القسم الجنوبي للإمبراطور تشي منه , وكان من المفترض ان التقسيم مؤقتاً واعادة التوحيد بعد اجراء انتخابات عام 1956 التي لم تحصل بالأصل, واعلنت فيتنام الجنوبية الاستقلال تحت اسم (جمهورية فيتنام) بينما اسس الشيوعيون فيتنام الشمالية (جمهورية فيتنام الديمقراطية) وادت انشطة مقاتلي حرب العصابات الفيتناميين الشماليين والمتمردين الموالين للشيوعية في فيتنام الجنوبية الى تدخل الولايات المتحدة وحرب فيتنام , ووقع اتفاق لوقف اطلاق النار عام 1973 وانسحبت القوات الامريكية لكن سرعان ما استؤنفت الحرب الاهلية, وفي عام 1975 غزت فيتنام الشمالية فيتنام الجنوبية وانهارت حكومة فيتنام الجنوبية وفي عام 1976 توحدت فيتنام تحت اسم جمهورية فيتنام الاشتراكية .(Hayton, 2010 p. 33)

المبحث الثاني : الاستعمار الفرنسي وتنامي ظاهرة تعاطي الافيون في فيتنام

اتخذ نابليون الثالث قراراً بغزو فيتنام في يوليو / تموز 1857 لم يكن ذلك نتيجة التبشيرية فحسب بل نتيجة لصعود الرأسمالية الفرنسية, مما ولد الحاجة الى اسواق خارجية والرغبة في حصة فرنسية اكبر من الاراضي الاسيوية التي غزاها الغرب, وكان القائد الفرنسي شارل ديغول Charles de Gaulle اشد المؤيدين الى العمل العسكري الفرنسي ضد فيتنام , واصدر اوامره العسكرية الى مهاجمة ميناء دانغ توران وتحويله الى قاعدة عسكرية فرنسية, وفي اغسطس/ اب 1858 وصل ديغول مع 14 سفينة حربية و 2500 مقاتل واقتحم دفاعات ميناء توران في الاول من سبتمبر / ايلول واحتل المدينة في اليوم التالي, وفي فبراير / شباط 1859 استولى على سايغون, وحالت المقاومة الفيتنامية دون تقدم الفرنسين ما وراء سايغون واستغرق الامر من القوات الفرنسية بقيادة جديدة حتى عام 1861 لاحتلال المقاطعات الثلاثة, وبعدها تنازلوا لفرنسا بموجب معادة عن الاراضي المحتلة ووضعت اراضي اضافية في الجنوب تحت الحكم الفرنسي وسميت باسم كوشينشينا (كانت المنطقة الجنوبية معروفة باسم نام كي ما قبل الاستعمار)

واستغرق الفرنسيون ما يزيد عن ثمان سنوات ليحكموا كوشينشينا بعد ان فرضت الحماية عام 1863 واستغرقوا 16 عام لتوسيع سيطرتهم على بقية البلاد (Hayton، 2010 صفحة 37) .

شرع الفرنسيون في فرض ادارة على النمط الغربي على اراضيهم الاستعمارية وتم فتحها امام الحكم الفرنسي واستغلالها اقتصادياُ في عهد الحاكم العام بول دومير Paul Doumer الذي كان احد انشط حكام الهند الصينية واكثرهم فعالية من وجهة نظر الفرنسيين على عكس العديد من اسلافه, وكانت اهم أهدافه تعزيز سلطة الحاكم العام على الاداريين المسؤولين عن مختلف مكونات الهند الصينية, ووضع الاقتصاد الاستعماري على اسس متينة , مما حرم الفيتنامية من اي سلطة حقيقية حتى الاباطرة الفيتناميون يعزلون متى شاءوا ويستبدلون باخرين حسب التنازلات التي يقدمها الاخرون لخدمة الفرنسيين, وشغلت جميع المناصب المهمة داخل البيروقراطية بموظفين مستقدمين من فرنسا حتى في ثلاثينيات القرن العشرين وبعد مدة من الاصلاحات والتنازلات القومية للمشاعر لم يوظف المسؤولون الفيتناميون الا في مناصب ثانوية وبرواتب زهيدة للغاية, وظلت البلاد تدار وفقاً للأسس التي وضعها دومير, واسست فرنسا في عهد دومير كيان استعماري في جنوب شرق اسيا عرف باسم الهند الصينة الفرنسية, وشمل هذا الاتحاد الفيدرالي دول فيتنام وكمبوديا ولاوس وسميت بهذا الاسم نظراً لموقعها الجغرافي بين الهند والصين, سرعان ما بدأ دومير في تشيد معظم خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ والجسور الفرنسية والقنوات وغيرها في عهد دومير الذي كان هدفه استغلال ثروات البلاد بسرعة ممنهجة , إذ كان من المقرر ان تصبح فيتنام مصدراً للمواد الخام وسوقاً للسلع المحمية كمركياً التي انتجتها الصناعات الفرنسية, وكان استغلال الموارد الطبيعية للتصدير المباشر هو الهدف الرئيس لجميع الاستثمارات الفرنسية إذ كان الفحم والمعادن النادرة ولاحقاً المطاط من اهم المنتجات , ولم يكن دومير وخلفاؤه مهتمين بتطور الصناعات هناك التي اقتصر تطويرها على انتاج المحلي المباشر (LENTZ، 2017 صفحة 882).

وتماشياً مع ما تم ذكره من بين السلع المستهدفة للاستهلاك المشاريع التي تركزت بشكل كبير في سايغون (الميناء التابع لهانوي) ومصانع هانوي ومصانع التقطير ومصافي السكر الصغير ومطاحن الارز والورق ومصانع الزجاج والاسمنت, وكان اكبر المنشآت الصناعية مصنع النسيج الذي وظف اكثر من 5000 عامل وبلغ اجمالي عدد العمال في جميع الصناعات والمناجم في فيتنام حوالي 100 الف عامل في عام 1930 ولان الهدف من جميع الاستثمارات لم يكن التنمية الاقتصادية المنهجية للمستعمرة؛ بل لتحقيق عوائد مالية فورية للمستثمرين ولم يعاد استثماره سوى جزء ضئيل من الارباح , ومهما كان التقدم الذي حققته فيتنام تحت الحكم الفرنسي بعد عام 1900 فانه لم يستفيد سوى الفرنسين وطبقة صغيرة من الفيتناميين الاثرياء الذين انشأهم النظام الاستعماري وحرمت جماهير الشعب الفيتنامي من تلك الفوائد بسبب السياسات الاجتماعية التي بدأها دومير واستمرت حتى عهد خلفائه الاكثر ليبرالية البرت ساو (1902-1907) و الكسندر فارين (1925-1928) من خلال إنشاء اعمال الري وخاصة في دلتا نهر ميكونغ وتضاعفت مساحة الاراضي المخصصة اربع مرات بين عامي 1880و 1930 وعلى الرغم من ذلك كانت الاراضي احتكاراً على فئة دون اخرى اذ بيعت لمن يدفع اعلى سعر او منحت للمتعاونين الفيتناميين والمضاربين بأسعار رمزية, ادت هذه السياسة الى ظهور طبقة اخرى هم العمال الذين يعملون في الحقول بصفة مستأجرين مقابل ايجارات تصل الى 60% من المحصول الذي كانوا يبيعونه في السوق للتصدير, ونتيجة لتلك السياسة خسر الفلاحون اراضيهم لصالح الملاكين الكبار, بينما لم يمتلك صغار الفلاحين سوى 15% من الاراضي الزراعية, وقد قدر عدد الاسر المعدومة في فيتنام قبل الحرب العالمية الثانية بنحو نصف السكان, وارهق كاهل الفلاحين الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي فرضتها الادارة الفرنسية لتمويل برنامج الطموح للأشغال العامة ومن بين الوسائل الاخرى التي استخدمتها الادارة الفرنسية لإجبار الفيتناميين على دفع التكاليف هي تجنيد العمالة القسرية في الاشغال العامة وغياب اي حماية من استغلال المناجم ومزارع المطاط وعلى الرغم من انعدام الرعاية الصحية والانتقادات في البرلمان الفرنسي في باريس إلا ان الوضع بقي على ما هو عليه, الا ان هناك فئة تدافع عن الاستعمار الفرنسي بوصفه حقق انجازات مختلفة على مختلف المستويات و اخرون يرون خلاف ذلك (Duiker, 2026) .

يرى الباحث ان اختلاف وجهات النظر حول ادارة الاستعمار الفرنسي وفق الاحصائيات التي احتفظ بها الفرنسيون موضع شكك في هذه الادعاءات ففي عام 1939 لم يتلقى سوى 15% من الاطفال في سن الدراسة اي نوع من التعليم وبلغت نسبة الامية حوالي 80 % من السكان وفي عام 1939 لم يكن في فيتنام التي بلغ عدد سكانها 20 مليون نسمة سوى جامعة واحدة تضم اقل من 700 طالب ولم يبقى سوى عدد قليل من الفيتناميين في المدارس الثانوية المخصصة لأبناء الفرنسين , ولم يكن سوى طبيبين لكل 100 الف فيتنامي مقابل 76 طبيباً لكل 100 الف في اليابان و 25 طبيباً لكل 100 الف في الفلبين (Vaudrey، 1952 Decemer 23 صفحة 3) .

المبحث الثالث : توظيف تجارة الافيون سياسياً لدعم الادارة الفرنسية في فيتنام

يعد ادمان المخدرات مشكلة تاريخية في فيتنام بالرغم من تاريخها الطويل كمنتج لخشخاش الافيون وملتقى لتجارة المخدرات غير المشروعة الا انها تطبق اليوم بعضاً من اشد قوانين المخدرات صرامة في العالم , وقد حققت فيتنام بعض النجاحات في الحد من انتاج المخدرات وتجارتها ونقلها, كما شهد تحولات في مواقف المشرعين والسلطات الحكومية نحو اعتبار تعاطي المخدرات مشكلة صحية لا مجرد رذيلة اجتماعية, وقد اثبت تثقيف المواطنين وتشجيعهم على التعاون فعاليته للحد من تعاطي المخدرات على خلاف العقوبات, وهذا يشير بشكل واضح ان حملات التوعية قد حققت نجاحاً على المستوى الكبير اكثر من فرض العقوبات, وهذ الاتجاه تذهب اليه الدول المتقدمة لوضع الحلول لمشكلة التعاطي, ورغم كل ما تم ذكره إلا ان تعاطي المخدرات في ارتفاع كبير على مستوى العالم , إذ يعد مشكلة العصر الحقيقية التي يعاني منها المجتمعات بصورة عامة لاسيما في شرق اسيا و امريكا اللاتينية (1957 صفحة 33؛ Travail، 1935)

فرض المستعمرون الفرنسيون انتاج الافيون على الفيتناميين كوسيلة لكسب الايرادات والسيطرة الاجتماعية كما شكل الافيون والهيرون مصدر دخل للمسؤولين الاجانب والفيتناميين الجنوبيين لتمويل عملياتهم العسكرية السرية ولتحقيق مكاسب استعمارية, وبفضل موقعها في منطقة تجارية وقربها من المثلث الذهبي (منطقة حدودية بين لاوس و كمبوديا وتايلند ذات التاريخ الطويل في انتاج المخدرات والاتجار بها) تعتبر فيتنام نقطة شحن رئيسة للمنظمات الاجرامية الدولية لتهريب المخدرات في جميع انحاء شرق اسيا والمحيط الهادئ (Benjamin Gray p. 23)

ادخل الافيون الى فيتنام في القرن السابع عشر الميلادي على يد التجار والمهاجرين الصينين وانتشر في البداية في المناطق الجبلية الشمالية بين الاقليات العرقية, وعلى مدى القرون تطورت زراعة الافيون واستهلاكه بشكل كبير متأثرة بالاستغلال الاقتصادي والاستعمار الفرنسي, وتمت زراعة الخشخاش لأول مرة في المناطق الجبلية في شمال فيتنام, وادركت السلالات الاقطاعية الحظر الاقطاعي المبكر, تقع مناطق زراعة الخشخاش غير القانونية في مرتفعات جنوب شرق اسيا وتحديداً في بورما ولاوس وتايلند (المثلث الذهبي) بالإضافة الى المناطق المجاورة في جنوب الصين وشمال غرب فيتنام وفي جنوب غرب اسيا وتحديداً في باكستان وافغانستان وايران, وكانت فيتنام مجتمعاً متعدد الثقافات الا ان الاستعمار الفرنسي بنى الهوية العرقية من حيث التخصص الاقتصادي والامتياز السياسي والتفوق العسكري مما اعاق مشروع الوحدة الوطنية (Khanh, 1982 p. 245) وقد رسخ هذا العنف الاستعماري حرب مكافحة التمرد والاختلافات العرقية بين مزارعين الافيون, مما ادى الى ظهور زعامات جديدة لتجار الافيون مدعومة سياسياً اتجهت الى جمع ايرادات الافيون وشكلت عصابات مسلحة , وفي المقابل دُعِمَت تلك الحركات من بعض التوجهات السياسية لغرض تعزيز ايرادات الدولة من ضرائب الافيون (Jonsson, 2009S p. 128) هذا الامر انعكس سلباً داخل اروقة القرار السياسي حول شرعية المطالبات بضريبة الافيون وواجبات المواطن الفيتنامي, ادى ذلك الى مفاوضات سياسية داخل جمهورية فيتنام الديمقراطية وساهم في ظهور حركات مضادة ذات طابع سياسي تجاه الاستعمار الرأسمالي الفرنسي بصورة عامة الذي افقر الشعب الفيتنامي, بينما حظيت الرؤى الاشتراكية للعدالة والتنمية والمساواة بقبول واسع ومع ذلك فان تطبيق اقتصاد مخطط بعد حروب مدمرة لم يؤد فقط الى تناقضات بين النظرية و التطبيق بل الى تفاقم العلاقة المعقدة اصلاً بين الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية , ولدت هيمنة الهند الصينية على ايرادات الافيون غير الشرعية و سيطرت الاستعمار الفرنسي

على ايرادات الافيون التي عدت مورداً رئيسياً لدعم النفوذ الفرنسي في فيتنام (LENTZ, 2017 p. 888).

وتماشياً مع ما تم ذكره انشأت الادارة الفرنسية (هيئة احتكار الافيون) في سايغون للسيطرة على زراعة الافيون ومعالجته وبيعه, وكان اكثر المتضررين هم قبائل الهمونغ, بعد ان تعرضوا للضغط الإلزامي بتلبية حصص الانتاج وفي بعض المناطق كان مطلوب منهم جزء كبير انتاج الافيون يصدر الى هيئة الضرائب مباشرةً, واجبر المزارعون على بيع محاصيلهم بأسعار منخفضة الى وكلاء المستعمرات او تجار القوافل الصينية المرتبطين بالحكومة, واقترن احتكار الافيون بضرائب استعمارية اخرى شملت اغلبية المحاصيل التي استهدفت الاقليات, وقد ادى هذا النوع من الضرائب الاستعمارية الى انتشار ظاهرة الرشوة والفساد من قبل جامعي الضرائب وتسبب ذلك الى فقدان العدالة بين القرى والمناطق الزراعية اذ كانت الضرائب تختلف من شخص لأخر ومن منطقة لأخرى بناء على تقدير جامعي الضرائب (Philippe، 2002 صفحة 132).

انشأت حكومة المستعمرات الفرنسية ضوابط ادارية على الافيون والملح والكحول من عام 1902 استمرت حتى نهاية الحكم الاستعماري, وجدير بالذكر ان تلك الضوابط تمثلت بفرض ضرائب على السلع المذكورة, ووفقاً لتقديرات حكومية ان الايرادات المتحصلة من الضرائب كانت تمثل نصف الميزانية العامة للهند الصينية, وهذا يعد نموذجاً جديداً للاستعمار الفرنسي في فيتنام وبما لا يقبل الشك اضرت تلك الضرائب بشكل كبير عامة الناس، كون السلع المذكورة تمثل مصدراً عمل للعوائل الريفية, وعلى اية حال فان الافيون يمثل السلعة الاكثر ربحاً في فيتنام, ويعتمده المزارعون في مختلف المناطق الريفية, فضلاً عن ذلك يعد مصدر مهم في رفد ميزانية الادارة الفرنسية في الهند الصينة عن طريق الضرائب المتحصلة من خلال الاستيراد والتصدير وحتى من خلال الافيون غير الشرعي : اي غير المرخص طبياً, لم يَسلم من جباية الضرائب, وهذا دليل واضح ان تجارة الافيون وظفت اقتصادياً لتوفير الدعم الاقتصادي, وفي سياق اخر كانت الادارة الفرنسية تسمح للمزارعين الموالين لها بزراعة وانتاج الافيون, وفي الوقت ذاته تك اعفاءهم من الضرائب نتيجة الخدمات التي يقدمونها للإدارة الفرنسية (LENTZ، 2017 صفحة 880)

ووفقاً لاحد القديرات لم تقل ايرادات الاحتكارات مجتمعة عن نصف ايرادات الميزانية العامة للهند الصينية في حين اثرت اللوائح المتعلقة بالملح والكحول على شريحة اكبر من السكان, بينما كانت سيطرة الحكومة على شراء الافيون وانتاجه وبيعه بالتجزئة هي الاكبر ربحية, فمن خلال استيراد الافيون الخام من الهند واليونان وتصفيته بشكل قابل للتدخين في سايغون فضلاً عن ادارة الاف الاوكار والمتاجر وساهمت تجارة الافيون في الهند الصينية من عام 1899 الى عام 1922بنسبة 20% في المتوسط من الميزانية العامة حتى بعد الاضطرابات التجارية الناجمة عن الكساد الاكبر وتنامي حركة الحظر الدولية, فقد شكل الافيون 15% من اجمالي ايرادات الضرائب الاستعمارية عام 1938 وهي اعلى نسبة في جنوب شرق اسيا ومع ذلك فقد اضيف الرسوم المعروفة على الافيون والكحول والملح والتي كانت تعرف شعبياً باسم "وحوش العبئ الثلاثة " وتحولت الى ارهاق كبير على كاهل الفرد الفيتنامي (Jonsson، S2009) (LENTZ، 2017 صفحة 133) بالإضافة الى الضرائب المباشرة على الافيون والدخل والممتلكات فرضت الاحتكارات الحكومية ضريبة غير مباشرة تديرها ادارة الكمارك على مزارع الافيون الامر الذي ارهق كاهل المزارعين , ووفقاً لما يسميه المؤرخ جيرالد ساسجيس ان الاستعمار قد رسخ سعيه وراء الايرادات والضرائب لتبرير الهيمنة الاستعمارية بين عامة الشعب الفيتنامي وربط بين سيطرة الدولة الاحتكارية و الاستعمار الجائر (Khanh, 1982 p. 892)

يرى الباحث ان سياسة الضرائب التي اتبعتها فرنسا كانت خطة مدروسة من الاستعمار لنهب خيرات البلد وتغطية نفقات الجيش الفرنسي, وهي سياسة اتبعها الاستعمار الفرنسي في القرنين التاسع عشر والعشرون في اغلب المستعمرات الافريقية والاسيوية بالاعتماد على واردات البلاد المستعمرة.

وفي اوائل العشرينات من القرن العشرين اجرى المسؤولون الاستعماريون حسابات شملت جميع سكان الهند الصينية والبالغ عددهم 20 مليون نسمة, وتعد جدوى هذا الحساب موضع شك نظراً لأنه شمل الصينين والكمبوديين واللاوسيين والفيتناميين دون تميز, ودون مراعاة العمر والجنس وخلصوا الى تقدير

العدد الحقيقي لمدخنين الافيون بـ 58000 مدخن اي ما يعادل 3% من اجمالي السكان و 9% من الذكور البالغين وهذا يعادل استهلاك اقل من الكيلو غرام واحد سنوياً لكل مدخن, اي ما يعادل استهلاكاً يومياً اقل من 3 غرامات جاء ذلك وفقاً لتقديرات لجنة الاستعمار الفرنسي في فيتنام الذي اجرى بيانات عامة بخصوص تعاطي الافيون (Philippe, 2002 p. 43)

وحسب رأي الباحث تشير تلك الاحصائية الى مبالغة فرنسية الى حد ما, لكون السلطات الفرنسية اعتمدت التهريب السري في التقرير وهو غير محدد للغاية ووضعوا نسبة معينة للتهريب ! وبالتالي فقد ضاعفوا التقدير الاساسي اكثر من اربعة الى خمسة اضعاف ووفقاً لتقارير فرنسية اخرى ان القيمة الحقيقية لتهريب الافيون غير معروفة, وهذا تناقض واضح في التقدير وفي الوقت نفسه يثبت غموض التبرير الاداري, بينما اعتمدت لجنة التحقيق التابعة لعصبة الامم في هذا الاساس هو كيلو غرام واحد سنوياً لكل مدخن في تقريرها الصادر عام 1930 ولكن في حساباتها هذه المرة اخذت اللجنة في الاعتبار التهريب المقدر بناء على الكميات المصادرة من الافيون التي باعتها الشركة الاحتكارية والبالغة 68268 كيلو غرام عام 1928 بطريقة غير مشروعة, ومن هنا يمكن القول ان تقرير عصبة الامم المتحدة اكثر دقة, وتقديراً لكمية الافيون المهربة بطريقة غير مشروعة قدرت اللجنة اجمالي عدد المدخنين يقدر بـ 115000 مدخن, ورغم صعوبة عدد المدخنين بدقة إلا انه من الضروري اعادة النظر في عادات الاستهلاك في ضوء الوثائق المتاحة للمؤرخين, فالتقارير الرسمية التي اعدها ضباط الكمارك والشرطة في قضايا تهريب الافيون والمحفوظة في سجلات المحاكم بالأرشيف الوطني الفيتنامي تقدم معلومات اكثر تفصيلاً عن انماط الاستهلاك الشائعة ورغم ان تقدير الاستهلاك اليومي بثلاث غرامات يبدو ضئيلاً, الا انه قريباً للواقع بالنسبة لأفقر المدخنين العمال ذو المهارات المتدنية كالعمال العاديين وعمال المناجم وعمال جر العربات الذين يتعرضون لظروف عمل قاسية يستهلكون الافيون لتخفيف الالم والمساعدة على النوم والتغلب على الملل والجوع وكان متوسط اجر عامل المنجم 0,3 دولار امريكيا في اليوم ومع هذا الاجر كان من المرجح ان يلجأ عامل المنجم الذي يتعاطى كمية صغيرة من المخدرات يومياً الى السوق السوداء, إذ تتراوح سعر 5 غرامات بين 0,12 و 0,22 دولار بدلاً من اللجوء الى تاجر مرخص يعرض الكمية نفسها بسعر يتراوح بين 0,40 و 0,95 دولار حسب المنطقة في المقابل كان سائق عربة الريكاشة ان يكسب 1,50 دولار يومياً ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة العمل الدولية كان جميع سائقي عربات الريكاشة تقريباً من المدخنين وينفقون في المتوسط 30 سنت يومياً على الافيون وهو ما يقل عن 2 غم بناءً على الاسعار المرخصة (Travail, 1935 p. 41)).

يرى الباحث ان مفردة جميع سائقي الريكاشة هي غير موفقه في الطرح, لكون لا يوجد ما يثبت تعاطي الجميع لكن تلك المفردة تم اعتمادها من المصدر المذكور, وعليه وبلا شك ان الاغلبية من سائقي الريكاشة يتعاطون الافيون بسبب الاعمال الشاقة.

سمحت حكومة الاستعمار للمستهلكين ذوي الدخل المحدود بشراء الافيون من المؤسسة الحكومية وتغاضت الادارة عن ممارسة كانت محظورة في الواقع, فعندما كان المدخنون يحصلون على حاجتهم من متاجر التجزئة الحكومية كانوا غالباً ما يشترون كميات صغيرة من غرام الى غرامين وعلى الاكثر تُسَلم في اصداف صغيرة لغرض اخفاء الافيون بداخلها (cler, 2024 p. 78) احصى موظفو كمارك هانوي في 2 سبتمبر / ايلول 1909 في متجر لي ثي ثوات الكائن في شارع الارز رقم 17 ويبدوا ان زبائن من خارج المتجر يشترون الافيون بالتجزئة وكانوا يحملونه في اصداف المحار وهذه الممارسات كانت شائعة جداً في المنافذ الرسمية فبدلاً من الصناديق الحكومية او حتى الغليون كانت تحمل في اصداف المحار وكانت هذه الجرعة تتراوح بين 10 و 20 سنتاً ووقعت في متناول حتى افقر المستهلكين , واصبحت تسلم كميات الافيون من قبل التجار المرخصين الى البائعين الصغار وحتى الى الاسواق لغرض ان تباع مباشرةً في اوكار الافيون للاستهلاك الفوري (cler، 2024 صفحة 84)

وادى احتلال اليابان الى الهند الصينية خلال الحرب العالمية الثانية الى ازمة في الحكم الفرنسي الامر الذي فتح افاقا جديدة امام القومين الفيتناميين وبعد هزيمة فرنسا في اوربا تعاون المستعمرون الموالون الى حكومة فيشي مع الجيش الياباني للحفاظ على الوضع الاداري والسياسي الراهن في الهند الصينية وادى الحظر الذي فرضه الحلفاء على الشحن الى الهند الصينية الى قطع واردات الافيون من

الخارج مما تسبب في ارتفاع الاسعار المحلية بشكل كبير, وسارع مسؤولو حكومة فيشي الى تامين امدادات جديدة للأفيون تفادياً لعجزاً مالياً متوقعاً في الميزانية العامة, وقد مهد ذلك الى معارك طويلة الامد خاضتها حكومة فيشي في فيتنام حول انتاج الافيون المحلي وتجارته امام حركات المقاومة وتجار الافيون, وقد مهد قرارهم بتنمية مصادر الافيون داخل الاراضي الاستعمارية للهند الصينية الطريق لمعارك طويلة الامد حول انتاج الافيون المحلي وتجارته امام تحالف فيشي الامبريالي مما ادى الى اعادت تنظيم صفوف قادة المقاومة الفيتنامية المناهضين للاستعمار على طول الحدود الصينية الفيتنامية في تونكبين و اسسوا (رابطة استقلال فيتنام) اختصاراً جبهة فيت – مين في 19 مايو/ ايار عام 1941 (وهي ائتلاف من الشيوعيين الكاثوليك والبوذيين واصحاب المعامل الصغيرة والمزارعين الذين قادوا المقاومة الفيتنامية) ودعوا الى ثورة تحرير وطنية وانطلاقاً من منطقة قاعدة فيت باك استعدت قوات فيت مين لحرب عصابات طويلة الامد خلال التكيف مع السياق إذ كان مزارعو الافيون المحليون منظمين بالفعل في شبكات التجارة عبر الوطنية (Duiker, 1996 pp. 73-74) .

وخلاصة القول ان الظروف مواتية لزراعة وانتاج الافيون في فيتنام , وبدون ادنى شك ان المناخ السياسي كان ملائم في ظل ظروف الدعوة الى ثورات التحرر الوطني, مما جعل المنافسة شرسة للغاية على حصاد الافيون وحتى مرحلة ما بعد الحصاد, وعلى وجه التحديد شهدت مرتفعات تونكين ولاوس ارتفاعاً ملحوظاً في مزارع الافيون, وبدأ شعب الهمونغ انتاج الافيون على نطاق غير محدود للاستهلاك الشخصي والطلب المحلي والتجارة, ساعدهم على ذلك موقعهم الجغرافي وطبيعة التضاريس إذ كان استقرارهم فوق الجبال العالية عاملاً مهماً في نجاح الزراعة والانتاج, كانت اراضيهم ترتفع عن الاراضي المجاورة قرابة 100 م وهذا عامل مساعد لزراعة الخشخاش كون زراعة الخشخاش تحتاج الى درجات حرارة معتدلة لذلك يفضل زراعته في المناطق الجبلية المرتفعة والمعتدلة على المناطق المنخفضة, لكون النبات يحتاج الى فترات نهار طويلة وكميات وفيرة من اشعة الشمس المباشرة لا تقل عن ستة ساعات يومياً وفي الوقت ذاته لا يتحمل الرطوبة العالية او درجات الحرارة الشديدة والارتفاع, وعلاوة على ذلك اطلقت ادارة الكمارك والضرائب الفرنسية حملة لشراء الافيون بين عامي (1941 1943) الامر الذي ساهم في اتساع مزارع الافيون في لاوس وشمال تونكن, مما ادى بدون قصد الى ازدهار الانتاج غير المشروع وتجارة التهريب, وبسبب انقطاع واردات الافيون الاجنبية نتيجة الحرب العالمية الثانية وحركات التمرد والحظر العالمي, اعتمدت الادارة الفرنسية في فيتنام على شراء الافيون بشكل مباشر من صغار المزارعين الذين يمارسون الزراعة المتنقلة في الجبال والتلال خلال المدة (1940- 1943) وبعد ان تم التنازل عن الاحتكار الاستعماري استغل تجار الافيون المهربين غير الشرعيين الى زيادة الانتاج المرتبط بالحملة ففقزت ايرادات الكمارك بشكل ملحوظ , إذ وصلت الى عشرة اضعاف في لاوس على سبيل المثال من 3,4 الى 40,3 طن بينما تضاعفت فقط 3 طن الى 7,8 طن في تونكن, وفي الواقع افلتت الحصة الاكبر من اجمالي الانتاج المقدر 86 طن في و 42 طن في تونكن من الاحتكار بوصفها مهربة وجزء كبير من الانتاج الاجمالي تم اخفاءه وبيعه كبضائع مهربة وقد اتسعت دائرة القلق لدى المسؤولين الفرنسين في باريس من انتاج الافيون في الهند الصينية كونه يخاطر بالإفلاس, ومن الواضح ان نمو انتاج الافيون تجاوز قدرة الادارة الاستعمارية على فرض مشترياتها, وقد اصبحت فيت مين في وضع يسمح لها بالشراء وتمويل انشطة مناهضة للاستعمار, فان النتيجة غير المقصودة هددت بتقويض ليس مقصود للاحتكار الاستعماري بل الدولة التي كان من المفترض ان تحجم تجارة الافيون او السيطرة عليه على اقل تقدير, كسرت قرار احتكار الافيون, وما حصل يشير الى ان الفجوة بين انتاج المخدرات وايرادات الافيون الرسمية قد شكلت تحالفات ومجاميع متعددة قد تؤدي الى تشكيلات سياسية مستقبلاً وهذا ما وضع حكومة الاستعمار الفرنسي تعيد حساباتها تجاه سياسة الافيون في فيتنام , لاسيما ان الحدود الفيتنامية واللاوسية كانت مصدر قلق هو الاخر لفرنسا (Lentz, July 2014 p. 889)

يتضح مما تقدم ان سياسة الاستعمار الفرنسي تجاه الافيون لم تكن موفقة الى حد ما, ويمكن القول ان الادارة الفرنسية هربت الى الامام بعد ان عمدت الى شراء الافيون من صغار المنتجين, فهي بذلك كسرت قرار هيئة الاحتكار الذي قوض التعامل في الافيون على مستوى الهند الصينية, وساهم القرار الاخير في

كثرة مزارع الخشخاش ومصانع الافيون, وسمح للمقاومة الفيتنامية امتلاك الاموال جراء بيع وانتاج الافيون وخلال تلك المدة انتعشت تجارة السلاح واعادة المقاومة نشاطها العسكري, وهذا ان الافيون سلاح ذو حدين واستخدم الحد الثاني تجاه الادارة الفرنسية.

وبعد استسلام اليابان في اب 1945 سيطرة حركت الفيت مين على هانوي واجزاء واسعة من البلاد وفي شهر ايلول اعلن زعيم المقاومة هوتشي منه قيام جمهورية فيتنام الديمقراطية في هانوي ؛ لكن الفرنسيون لديهم رؤية مختلفة تماماً لمستقبل فيتنام بعد الهزيمة اليابانية التي لم يساهموا فيها إلا قليلاً, فان ارث نابليون الثالث لم يسلم بسهولة للقوميين الفيتناميين كما سلم للإمبريالية اليابانية , وفي ايلول 1945 ارسلت فرنسا سرباً من المشاة و 1400 جندي من الغوركا بقيادة بريطانية من بورما الى سايغون وبعد اعادة تسليح الجنود اليابانيين المستسلمين اجبر الفيت مين على الانسحاب من المدينة, وكانت محاولات فرنسا لإعادة سيطرتها على سايغون مدفوعة بطموح استعماري قوي لكنها افتقرت الى الدعم المالي والعسكري, ولمعالجة تلك الحالة جندت المخابرات الفرنسية جهاز المخابرات الخارجية ومكافحة التجسس (SDECE) مرتزقة من قبائل التلال في الشمال وعصابات اجرامية في الجنوب ممولة من ارباح تجارة المخدرات, وتقدر القوة المجندة من القبائل الموالية للاستعمار الفرنسي قرابة 140 الف مقاتل و بحلول 1954 اشترت قوات الامن الافيون من القبائل المجندة وتم نقله الى متن طائرات عسكرية فرنسية من طراز DC3 الى قاعدة كاب ساك جاك الجوية قرب سايغون ومن هناك تولى مرتزقة في سايغون الذين جندوا من عصابات اجرامية تدعى بينية زوين (وهي جماعات ظهرت لأول مرة في في عشرينيات القرن الماضي كتحالف غير منظم يضم عصابات وعمال متعاقدين يتراوح عددهم بين 200 الى 300 شخص وكانت هذه القوة تنسب باسم قائدها بينية زوين) (Gunu, 1986 p. 115)

كان شعب الهيمونغ غير مهتم تجاه القضية الثورية وجل اهتمامه في الزراعة والتجارة ولاسيما زراعة وتجارة الافيون, كونها تعد مصدر مهم لكثير من قبائل الهيمونغ الذي تسكن اعالي الجبال, لكن بسبب السياسة الفرنسية التي اتبعتها في فيتنام تجاه القبائل الجبلية الهمونغ من قتل وتدمير ممتلكات بدأوا يضمرون العداء والحقد للاستعمار الفرنسي, ومن هنا انحازوا ايجاباً الى المقاومة الفيتنامية , وجدير بالذكر ان الهمونغ تحملوا عبئاً ضريبياً باهضاً بسبب السياسة الفرنسية في فرض الضرائب على زراعة الافيون, وهذا ما جعل الامور اكثر تعقيداً تجاه الادارة الفرنسية, وعليه يمكن القول ان سياسة الاستعمار بنيت على الاستغلال الاقتصادي وتمويل الجيش الفرنسي من الضرائب وهذا بحد ذاته يعد تحدياً كبيراً للتواجد الفرنسي في فيتنام, وقد مهد الطريق الى اندماج القبائل مع المقاومة الفيتنامية لاحقاً(Vaudrey, 1952 Decemer 23) ومع ذلك وعلى غرار ظروف الحرب العالمية الثانية فان حصة الافيون الرسمية في ذلك العام البالغة خمسة اطنان دُفعت حصة اكبر الى خارج متناول المزارعين, وقدرت المخابرات العسكرية الفرنسية ان المزارعين لم يعلنوا إلا عن ثلث محصولهم , بينما قاموا بتهريب الباقي الى الصين, كما ان المزيج غير المستقر من اعادة الغزو الاستعماري والمقاومة الوطنية وضع الافيون في طليعة صراعات متزايدة العنف والسرية حول انتاجه وتجارته وضرائبه تحت مضلة الاتحاد الفرنسي العسكري , قاد الاتحاد التايلندي ثلاث كتائب تايلندية للمساعدة في تهدئة المنطقة واعادة احتلالها وهما تعبيران ملطفان لحرب ضارية ضد انصار الهيمونغ وجماعات تايلندية منشقة متحالفة مع جمهورية فيتنام الديمقراطية الناشئة (Gunu, 1986 p. 122)

وقد تعقد الامر سوءً بداية الخمسينات من القرن العشرين عندما تشكلت طلائع خاصة بتصدير الافيون الى خارج البلاد وعلى وجه التحديد الى الصين مما جعل تشديد قبضة الاستعمار الفرنسي على المزارعين بصورة مباشرة, وهذا الوضع ادى الى تفاقم حالات العنف بشكل متزايد وبالمقابل كانت هناك سرية للتهرب بقدر اكبر من المتوقع وبالتحديد سرية مناطق الزراعة واماكن البيع وطرق التهريب وعلى ايه حال تبقى تجارة الافيون هي الرائجة على مدى العقود الاستعمارية في فيتنام, ولا يخفى انها كانت مصدراً مالياً للكثير من المزارعين والعمال والتجار بل حتى الاستعمار الفرنسي اعتبرها مورداً لتمويل الدعم اللوجستي , ووثق العقيد الفريد مكوي بدقة سيطرت المخابرات العسكرية الفرنسية من خلال عملية سرية عرف باسم اكس (x) حولت عائدات الافيون لتمويل مكافحة التمرد (Lentz، July 2014 صفحة 128) صممت عملية اكس بصورة سرية خلال حرب الهند الصينية الاولى ما بين (1951-

1954) للسيطرة على تجارة الافيون في فيتنام ولاوس واستغلالها, إذ قامت القوات الخاصة الفرنسية بشراء الافيون مباشرة من الهمونغ وغيرهم من مزارعي المرتفعات في شمال غرب فيتنام ولاوس, ونظمت لتمويل عمليات الماكي السرية (حرب العصابات) وقاد العملية جهاز المخابرات الفرنسية (خدمة التوثيق الخارجي و مكافحة التجسس) واستخدمت العملية طائرات عسكرية لنقل الافيون من مناطق قبائل الهمونغ النائية الى سايغون لتمويل الجهود المناهضة للشيوعية , ومع تزايد كلفة الحرب واجه الجيش الفرنسي قيوداً مالية شديدة فلجأت وحدة العمليات الخاصة التابعة لجهاز الامن والحرب الالكترونية (SDECE) الى تجارة الافيون الراسخة لتمويل العمليات السرية , واحتاج الفرنسيون تامين التحالفات مع السكان الاصليين ودعم القبائل من الاقليات العرقية وتحديداً الهيمونغ في جبال الشمال الغربي لمحاربة الفيت مين, إذ ان تلك القبائل تعتمد على الافيون كمحصول اساسي, تحصل من خلاله على الاموال وهو المصدر الرئيس للمعيشة بين اهل القرى , وضمن الفرنسيون ولاء القبائل بتوفير منفذ نقل جوي لمحصولها الذي كان سيحاصر لولا ذلك بسبب حصار الفيت مين, وسعت عملية اكس للحفاظ على موطئ قدم في المناطق الجبلية الاستراتيجية ومنع سقوطها في يد جمهورية فيتنام الديمقراطية , واشرف القائد العسكري الرائد روجر ترينكيير على عملية تنظيم النقل الجوي للأفيون ومساعدة قبيلة الهيمونغ , وتم تحميل 800 كغم من الافيون الخام على متن طائرات عسكرية فرنسية من طراز DC3 في قواعد جبلية نائية (دالات) ونقلها جواً الى سايغون وتسليمها الى ممثلين بينه زوين : وهي منظمة اجرامية وعصابات وقراصنة كانت تسيطر على اوكار الافيون , حيت يتم تمويل الارباح الى الصندوق الاسود caisse noire التابع الى خدمة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس (Gunu, 1986 p. 131)

يتضح مما تقدم ان عملية اكس احد اوضح الادلة الدامغة على استخدام الاستعمار الفرنسي سياسة الافيون لمساعدة الحركات المناهضة للشيوعية وتوفير الدعم المادي للإدارة الفرنسية في فيتنام, وهي تبين الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي.

وبالنظر الى القيود المالية التي كان الجيش الفرنسي يعمل في ظلها في الهند الصينية بحلول عام 1953 اتضح جلياً ان جاذبية تجارة الافيون كانت قوية لقادة تحالف المقاومة الفرنسية , فمن جهة حصل الجيش الفرنسي على دعم مقاتلي همونغ في منطقة ذات اهمية استراتيجية بالغة, إذ كانت جمهورية فيتنام الديمقراطية توسع تحركاتها السياسية والعسكرية ومن جهة اخرى بعد اتمام كل صفقة افيون كان الشمال في توبي يودع 50 الف فرنك في خزائن تحالف المقاومة الفرنسية المتعثر مالياً وبفضل تلك التجارة اصبحت عمليات المقاومة الفرنسية بعد عام 1954 دارت رحاها في ديان بيان فو الغربي (Scott, 2019 p. 55) ورغم المبالغ الطائلة التي جنيت من تجارة الافيون فان معركة السيطرة على سوق الافيون هي مبالغة فيها , وساهمت تلك العملية في الحفاظ على تمويل عمليات اكس التابعة الى" جي سي إم ايه " في الشمال الغربي ذاتيا وترتبط هذه العملية بشبكة تهريب المخدرات الاوسع نطاقاً والتي كانت تنقل الافيون من الهند الصينية الى فرنسا وفي نهاية المطاف الى الولايات المتحدة الامريكية , وعندما غادر الفرنسيون فيتنام بعد اتفاقيات التداعيات جنيف 1954بدأت الولايات المتحدة في ملئ الفراغ وتم استخدام العديد من مقاتلي الهيمونغ وزعماء القبائل الذين دعمتهم فرنسا سابقاً عبر عملية اكس لاحقاً من قبل وكالة المخابرات المركزية, ولم يكن الامر مختلف إذ ان السياسة الامريكية في فيتنام قد اعتمدت بشكل كبير على الارث الذي خلفته الادارة الفرنسية, وتعاملت مع الأفيون سلاح ضد المناوئين للحكم الامريكي (Mccoy, 1991 p. 133)

المبحث الرابع : سياسة الضرائب الفرنسية في فيتنام وتنامي حركة المقاومة

وفقا لتقرير صدر عام 1949 كان شعب الهمونغ غير مهتم تجاه القضية الثورية, ولكن بمجرد ان بدأ الفرنسيون بقتل واعتقال افراد شعب الهمونغ وحرق وتدمير ممتلكاتهم بدأوا يكرهون الفرنسيون وانحازوا ايجاباً الى المقاومة الفيتنامية, واشارت بيانات عام 1952 ان سكان الهمونغ تحملوا عبئاً ضريبياً ثقيلاً بسبب زراعة الافيون فضلاً عن الضرائب غير المباشرة المفروضة من خلال عمليات الشراء الاحتكارية , إذ فرض الاتحاد التايلندي ضرائب مباشرة بما في ذلك ضريبة الرأس يذكر ان ضريبة الرأس تم فرضها لأول مرة في عهد الحاكم بول دومير واستمر العمل بها حتى نهاية الاستعمار واستهدفت الضريبة التركيبة السكانية في البداية الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين (18- 60) عاماً وتم توسيعها

لاحقاً لتشمل 13 عاماً, وقد وضعت عبئاً مالياً على الفلاحين, إذ كانت تستهلك 20% من دخلهم, وكان تطبيق ضريبة الرأس يتمثل بشراء بطاقة ضريبية شخصية وحملها في جميع الاوقات وتلك البطاقة تجدد سنوياً بلون مختلف, وعند ابراز البطاقة اثناء السفر او عند ايقاف الشرطة للشخص الذي لم يدفع الضريبة يؤدي الى الاعتقال الفوري, وبينما كان البيروقراطيون والمسؤولون الحكوميون والذين تعاونوا مع الادارة الاستعمارية يستثنون في كثير من الاحيان من الضريبة, وتجسدت سياسة فرض الضرائب الفرنسية استراتيجية فرنسية طويلة الامد تعرف بالسياسة العرقية والتي ارتبطت عمداً بين الاختلاف العرقي او الاثني والوظيفة الاجتماعية والموقع في التسلسل الهرمي الاستعماري للهند الصينية (LENTZ، 2017 الصفحات 905-906) وقد ادى دور الافيون في صراع مرير الى تأجيج التوترات العرقية , كما وصفه المؤرخ مورخان " ان صراع الافيون كان عصب الحرب " وبالفعل قد اشعلت فيما بعد حرباً مستمرة بين حركات المقاومة والفلاحين الساخطين من الوضع الاقتصادي تجاه الاستعمار الفرنسي, واستغل عملاء فيت مين وكوادر جمهورية فيتنام الديمقراطية سخط المزارعين واستغلوا ظروف السوق لخلق فرصة سياسية جديدة تؤدي الى انتعاش سوق الافيون المحلي والفرصة باتت سانحة لتهريب الافيون الى الاسواق العالمية, وكان نصيب الصينيون الاكبر من التهريب اذ بلغ سعر الكيلو غرام الواحد 1500 ين صيني (LENTZ، 2017 صفحة 906)

وضع مسؤولو جمهورية فيتنام الديمقراطية اطاراً قانونيا لفرض الضرائب على الافيون وشرائه مباشرةً من المنتجين في عام 1951 واصدرت الامانة العامة لمجلس الوزراء لوائح مؤقتة بشأن الافيون, اعتبرت بموجبها الافيون منتجاً متخصصاً, وحددت السمات الرئيسية لنظام الافيون في جمهورية فيتنام الديمقراطية للعقد التالي, ومنحت هذه اللوائح حقوق زراعة الخشخاش وانتاج الافيون للمزارعين في مناطق مشتركة بشرطين , اولاً : بعد كل حصاد يدفعون ضريبة عينية تفرض على الثلث, ثانياً يُصَدر الثلثين المتبقين تحت اشراف حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية, في محاولة للسيطرة على المزارعين ودمجهم في الدولة الاشتراكية الجديدة, كانت ضريبة الافيون جزءً من هيكل ضريبة الخطيئة الاكبر الذي انشأه الفرنسيون لتمويل ادارتهم الاستعمارية في الهند الصينية الى جانب الضرائب المفروضة على الكحول والمقامرة, إذ ان الضرائب الباهظة والاجراءات القمعية التي فُرضت على تجارة المخدرات ادت الى استياء الشعب الفيتنامي وقد زادت هذه الاحتكارات من عبئ الضرائب مما اشعل فتيل عقود من الاضطرابات الواسعة في البلاد (PTTg/NAVC 3/187 ,1949. صفحة 3)

كان الربح لا السياسة هو الدافع الرئيسي وراء الاستعمار الفرنسي في فيتنام, فقد حول المسؤولون والشركات الفرنسية اقتصاد فيتنام المزدهر القائم على الكفاف الى نظام شبه رأسمالي قائم على ملكية الاراضي والانتاج الضخم والصادرات والاجور المتدنية, ولم يعد ملايين الفيتناميين يعملون لإعالة انفسهم بل اصبحوا يعملون لصالح الفرنسيين, واستولى المستعمرون الفرنسيون على مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية واعادة تنظيمها في مزارع كبيرة , ومنح صغار الملاكيين خيار البقاء كعمال في هذه المزارع او الانتقال الى اماكن اخرى, وحيثما وجد النقص في الايدي العاملة من القرى بأعداد كبيرة جند المزارعون الفيتناميون في المناطق النائية بوعود كاذبة بأجور عالية وفي بعض الحالات يجندون قسراً تحت تهديد السلاح, اثقل الفرنسيون كاهل الفيتناميون بنظام ضرائب واسع النطاق شمل ذلك ضريبة دخل على الاجور وضريبة اقتراع على جميع الذكور البالغين ورسوم طوابع على مجموعة واسعة من المنشورات والوثائق ورسوم على وزن وقياس السلع الزراعية, وكانت احتكارات الدولة لنبيذ الارز والملح اكثر ربحية : وهما سلعتان يستخدمها السكان المحليون على نطاق واسع قبل الاستعمار الفرنسي , كان معظم الفيتناميين يصنعون نبيذ الارز بأنفسهم ويجمعون ملحهم وبعد ان تم حظر ذلك, اصبح شراء تلك المنتجات مقتصراً على المتاجر الفرنسية بأسعار باهضه, استفاد الفرنسيون المستعمرون من زراعة الافيون وبيعة وتصديره, وخصصت اراضي واسعة لزراعة الخشخاش : هو نبات يستخرج منه الافيون , وكانت فيتنام تنتج اكثر 80 طن من الافيون سنوياً , ولم تكن مبيعات الافيون للربح المادي فحسب؛ بل كان سلاح الادمان وتأثيراته المخدرة وسيلة فعالة للسيطرة الاجتماعية والعسكرية , وكان سلاحاً فتاكاً في الحروب, من خلال ارهاق الجنود بالإدمان مما يسبب الفشل الرئوي والفشل الكلوي فضلاً عن الادمان الذي يعد اخطر تحدي واجه الجيش الامريكي في فيتنام, ولا يخفى ان ادمان الجنود الامريكيين في

فيتنام كان احد اسباب وراء انهيارا الجيش الامريكي, وعلاوة على ذلك بلغت مبيعات فرنسان من الافيون سنوياً اكثر من 600 مليون فرنك سنوياً حتى عام 1950 وهو رقم صعب للغاية اذ يقدر بـ 5 مليار دولار امريكي, الزم النظام المؤقت للأفيون بقرار رقم 150 الصادر في مارس / اذار 1952 المتاجر الحكومية بشراء ثلثي انتاج صغار المزارعين ومنح السلطات الاقليمية صلاحية تحصيل الباقي كضرائب وتوسعت متاجر الدولة لتشمل المثلث الذهبي والحدود مع لاوس والصين (Lentz، July 2014 صفحة 902) وسن القرار 150 الذي نص على فرض الضرائب على منتجات كل مزارع, وادى بدء تطبق القرار عام 1956 الى زيادة العبء الضريبي مما اثار اضطرابات عميقة بين صغار المزارعين في المرتفعات وخاصة شعب همونغ , واثار تساؤلات حول حقوقهم ومسؤولياتهم في الدولة القومية الفيتنامية (Fores, 1987 p. 47) .

انشأت فرنسا قبل عام 1954 مكتب الافيون في الهند الصينية, وحولوا الافيون وتجارته الى مصدر دخل مربح, وقد مَنحوا تراخيص لألاف تجار التجزئة محولين الافيون الى مكسب لتحقيق الربح المادي, لكن بعد هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو وانسحابها من شمال فيتنام بعد اتفاقية جنيف في يوليو / تموز 1954 , وضع حد لسياسة الافيون وتقنين واحتكار الافيون التي طبقتها الحكومة الاستعمارية, وفور سيطرة حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية على المناطق المحررة شنت حملات قوية للقضاء على مشكلة الافيون بشكل كامل, شجع ذلك الكثير من المناطق الرئيسية لزراعة الافيون في شمال غرب البلاد على التحول لزراعة الارز ومحاصيل اخرى, ونظمت الحكومة حملات برامج التوعية ودعماً لإعادة تأهيل عشرات الالاف من الاشخاص وخاصة في الاقليات العرقية, وبينما نجح الشمال في تطبيق حظر الأفيون استمرت المشكلة في التفاقم في الجنوب, وسمحت الادارات اللاحقة في الجنوب بدعم من الولايات المتحدة الامريكية بتهريب الافيون والمخدرات الاخرى مما ادى الى عواقب اجتماعية خطيرة (Hayton، 2010 صفحة 112)

وبعد عام 1954 اتخذت المهربون طرق نقل وادوات مختلفة, إذ استخدم التجار اللاويون والصينيون الخيول لنقل الملح والمنسوجات والتبغ والملابس من تانه هو الى لاوس ثم العودة الى فيتنام وسلكوا طريقاً اخر من لوانغ برابانغ متتبعين نهر او هونان باتجاه المنبع, وبعد رحلة استغرقت عشرة ايام وصل التجار الى ديان بيان محملين ببضائع والعطور والصابون المعطر والادوية وبفضل اسعارها الارخص باستمرار من اسعار المتاجر الحكومية زودت المتاجر التجار برأس المال للازم لشراء الافيون والعملات الفضية والبيسترات الهندية الصينية والمقايضة بها , وسلك الافيون تقريباً كل طريق متاح الى داخل المنطقة وخارجها ناسجاً شبكات تجارية وصلت ذهاباً وايابا ً مع لاوس وداخل الصين وخارجها و تتدفق الى فيتنام الواقعة في اتجاه مجرى النهر عبر طريق النهر ا لاسود في لاوكاي جنوب الصين مباشرة على النهر الاحمر, وازدادت تجارة الافيون باطراد بعد انتهاء الحرب والانسحاب الفرنسي وتفوق التجار على المتاجر الحكومية في سعيهم وراء منتجات الغابات المحلية لاسيما الهيل و الافيون (Mccoy، 1991 الصفحات 141-142)

منح استقلال جمهورية فيتنام الديمقراطية سيادة اقليمية واسعة على الاراضي الفيتنامية, ففي اوائل عام 1955 سعت الجمهورية الى تعزيز سيطرتها على سوقها المحلية استعداداً لموسم الحصاد, وحققت في ذلك المجال نتائج متباينة, ففي مارس / اذار قيدت منطقة التاي ميو المعابر الحدودية اللاوسية الفيتنامية للزيارات الاجتماعية فقط, وقيدت المسافرين على الحدود وعلى الرغم من انخفاض المعابر الرسمية ظلت طرق التجارة الرئيسية تعمل باستمرارية عن طريق التهريب والرشاوى والطرق غير المؤمنة او غير المراقبة بشكل دوري (PTTg/NAVC 3/187 ,1949.) وفي سياق متصل تم احباط اربع قضايا تهريب وضبط ما مجموع 70 كيلوغرام من الافيون ولم يقتصر سوق ديان بيان فو على الخشخاش بل شمل ايضاً معاملات علنية في الافيون غير المصرح به, وقادت شرطة المنطقة عمليات مهمة في لاوس, اسفرت عن القاء القبض على ثلاثة تجار من اصل صيني وضبط 52 كغم من الافيون, ولم يقتصر الامر على الاجانب فقط بل شارك ايضاً مسؤولون من جمهورية فيتنام الديمقراطية في تجارة المخدرات السرية, ,حيث قام الكوادر وعائلاتهم بشحن المنتج سراً من لاوس الى اسواق هوابينة (وهي

مقاطعة جبلية تقع في المنطقة الشمالية الغربية في فيتنام وقطنها العديد من الاقليات العرقية وتعد موطناً تاريخياً لشعب مونغ) (LENTZ، 2017 صفحة 901).

وقد استجابت اللجنة الحكومية المركزية في فبراير / شباط 1956 باتخاذ تدابير لمنع تهريب منتجات الجبال الى اسفل النهر, واصدرت وكالة الضرائب والجمارك المشتركة اوامرها للمكاتب المعنية بتعزيز انشطة مكافحة التهريب وليس فقط معاقبة منتهكي الاحتكارات, بل لزيادة مشتريات المتاجر الحكومية والاهم من ذلك ان هذه الاجراءات ساهمت في تهيئة الجبهة الداخلية لتطبيق ضريبة على محصول الافيون عام 1956 وقد تجاهل قرار الحكومة المركزية عام 1956 بفرض ضريبة على محصول الافيون احتجاجات قادة منطقة الحكم الذاتي التايلندي الميو , مما يشير الى ليس فقط على وجود قيود على الحكم الذاتي الفعلي للمنطقة بل ايضا على قرار الحكومة المركزية بفرض الضرائب على الافيون وتجاهل احتجاجات قادة منطقة التاي ميو ذاتية الحكم وهذا مؤشر واضح على وجود ثغرات في فهم القادة المركزين للديناميكيات الاجتماعية والاقليمية, ورداً على خطاب الاخطار الصادر عن الحكومة المركزية في مارس / اذار طلبت سلطة الضرائب في المنطقة اعفاء المزارعين من الضرائب واشارت الى نقص العمل وضعف البنية التحتية في القرى معتقدة ان الوقت غير مناسب لفرض ضريبة على الافيون ومع ذلك كررت الحكومة المركزية موقفها موضحة ان فرض الضرائب يضمن مساهمات ومنافع عادلة للوحدة (Mccoy، 1991 الصفحات 145-146)

وعلى الرغم من ان فرض الضرائب زاد من التهريب عملياً, فقد اقر مسؤولو الضرائب في المنطقة بان فرض الضرائب على الافيون قد عالج مصدرين مستمرين للتوتر المحلي , فبعد الحملات العسكرية الناجحة لجمهورية فيتنام الديمقراطية في عامي 1952 و 1954, بدأ شعب التاي في دفع ضريبة زراعية على الارز الرطب لكنهم اشتكوا من ان محاصيل الافيون لدى الشعب هموتغ لاتزال معفاة وقد ادت الفوارق في الالتزامات الضريبية الى خلق حالة من الحسد بين الفئات الاجتماعية المتفاوتة وحسب الارتفاع والاختلافات الثقافية والزراعية بالإضافة الى ذلك دفع مزارعو الارز الرطب من شعب الهمونغ الضرائب, بينما لم يدفعها مزارعو الافيون, مما ادى الى وضع غير عادل, وبالنسبة الى قادة الحكومة المركزية انتهك الترتيب الحالي القيم والسياسات الاشتراكية الاساسية , ولاسيما الوحدة العرقية داخل الامة الفيتنامية والعدالة فيما يتعلق بمساهمات الاسر في جمهورية فيتنام الديمقراطية , وفي النهاية اقر مسؤولو الضرائب بمثل العدالة والوحدة واعترفوا على مضض بصحة الحجة ومضوا قدماً في فرض الضريبة, وعلى الرغم مما تقدم اخذت الحكومة المركزية بفرض ضريبة على الافيون ومطالب الدولة بفرض ضريبة اضافية على مزارع ومنتوج الافيون, وهددت حركات المقاومة والفلاحين الساخطين من الضرائب جمهورية فيتنام الديمقراطية التي تبنت خلال النضال الثوري بإصلاح الضرائب وتخفيف العبء عن كاهل الفرد واستندت حركات المعارضة الى التفاوت الضريبي السابق الموروث من الاستعمار وعلى اثر ذلك وقعت ضريبة الافيون بشكل غير مناسب على مزارعي الهيمونغ الساخطين على تزايد مطالب الدولة التي كانت في السابق على عملهم ولآن على الافيون وقريباً على محاصيلهم الغذائية , وخلال حملة ديان بيان فو 1953- 1954 فرضت جمهورية فيتنام الديمقراطية على شعب الهيمونغ خدمة السخرة (دان كومنغ) مما ادى فعليا الى نقض السياسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تعفيهم من السخرة , وبعد معاناة العمل المفروض والشاق عليهم ومعاناتهم من النزول من المرتفعات الباردة وتحملهم العمل الشاق في حرارة الوادي مرض العديد من رجال ونساء الهمونغ (1957 الصفحات 3-5) .

ويذكر ان بعض الهيمونغ ماتوا من الارهاق والامراض المرتبطة بالأعمال الشاقة وانتشر الجوع في المنطقة للعام الثالث على التوالي , مما اثر على 20 الف شخص واودى بحياة 50 شخصاً و تسبب النقص في الغذاء في ترك قرية واحدة بدون اطفال دون سن الخامسة , وادت زيادة الضرائب وسط ركود الاوضاع الاجتماعية الى تقويض الثقة في التنمية والوعود الرسمية برعاية الشعب , ومما عقد الامور ان ضريبة الافيون لعام 1956 فاجأت المزارعين, وبدأ انتهاك الوعود وزادت من الضرائب القادمة , واوقف اثنان من مزارعي الهيمونغ في كومونة كو ماي احد الكوادر وتذكره بميثاقاً تم ابرامه في الحرب قالو " خلال فترة السرية اخبرنا الكوادر ان اي شخص يضحي بطفله في الجيش (اي يقتل) سيحصل على

اعفاء حكومي" والان كما افاد احد الكوادر يطالبون بإعفائهم, رد الكوادر على هذه المطالب بمقارنة اجندة جمهورية فيتنام الديمقراطية بشكل ايجابي مع اجندة الهند الصينية الفرنسية موضحين كيف اتاحت عائدات الضرائب الان وصولاً واسع الى الغذاء والملح والملابس ولكن ربما سئم بعض المزارعين من هذه التفسيرات فاستقبلوا الكوادر بسخرية صريحة , في تشيانغ كونغ , سخر رجل قائلاً " يريد الكوادر وضباط الجيش الاستيلاء على اراضينا دون علمي فقط ادفعوا لنا من افيونكم وإلا نستولي عليها ونفعل بها ما نشاء فقط اعطوها للحكومة وهي حكومة لا تختلف عن الحكومة الفرنسية " اضافة الى مساواة الحكم الاستعماري بالحكم ما بعد الاستعماري فان هذا التصريح الاستثنائي يشير الى معضلة حقيقية فقد كانت الضرائب في الواقع علاقة متبادلة بالرفاه المادي فبعد الهيمنة الاستعمارية وحربين مدمرتين كانت جمهورية فيتنام الديمقراطية مهتمة بالتنمية ولكنها تعاني من نقص حاد في الموارد اذا فشل الكوادر في اقناع الناس بان تحصيل الايرادات ضرورة فانهم يخاطرون بشرعية الدولة من خلال اثارة المقارنات مع الاستغلال الاستعماري نفسه الذي علموا المزارعين ادانته (Lentz, 2011 pp. 312-314) تزايدت المخاوف الشعبية بشأن سياسة الضرائب والعمل في جمهورية فيتنام الديمقراطية مع تصاعد المطالبات المتعلقة بالمحاصيل الغذائية المزروعة الى جانب الافيون وتم توسيع نطاق الضريبة على الرز المروي على اساس تجريبي في عام 1956 لتشمل زراعة الارز والذرة في مقاطعة مونغ لاي المقر السابق للاتحاد التايلندي ومرة اخرى فاجأ انهاء الإعفاء الضريبي المزارعين المحليين مما اثار مخاوف واسعة من ان الضريبة الزراعية ستشمل مزارعي الزراعة المتنقلة في جميع انحاء المنطقة , وقد حدث ذلك بالفعل عام 1957 (LENTZ، 2017 الصفحات 907-908).

في عام 1956 حدثت انتفاضة كوين لو بمحافظة (نغي ان) صراعاً دموياً ضد الحكم الوحشي لقيادة الحزب الشيوعي الفيتنامي , إذ كانت سياسة الاصلاح الزراعي السبب الرئيس لغضب الشعب وقد تكتم الحزب الشيوعي الفيتنامي عن بشدة على اخبار انتفاضة كوين لو نظراً لتأثيرها الخطير بينما كان نضال الفنانين والكتاب والطبقة المثقفة في البلاد والحركات الفلاحية والعمالية , وبدأت قيادة الحزب الشيوعي الفيتنامي اصلاحات زراعية في الشمال عام 1955 واستمرت حتى عام 1956 وتوقفت لأسباب ابرزها انشغال الحزب الشيوعي الفيتنامي باستقبال اكثر من 50 الف جندي من الجنوب كانوا قد تجمعوا في الشمال و التعامل مع حركة الهجرة والاحتجاجات المطالبة بالهجرة من قبل سكان منطقة بالانغ , واخفاء بعض التكتيكات الوحشية لتهدئة الشعب (Lentz، July 2014 صفحة 809)

ادى تداول الافيون لتمويل الحرب المناهضة للاستعمار الى خلق مزيج غير مستقر من الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية وفي الواقع اظهرت اسواق الافيون في جمهورية فيتنام الديمقراطية المبكرة علاقة مباشرة بين حجم مطالبات الدولة ونمو تجارة التهريب وادى بدء فرض ضرائب على الافيون في عام 1956 أي زيادة التبادل غير العادل مما انعش طرق التجارة العابرة للحدود القديمة , وبعد الانتقادات الشعبية عام 1957 خفضت الحكومة المركزية حصتها في عام 1958 مما زاد من الامتثال العام للمبيعات القانونية وبالتالي يشير حجم التجارة غير المشروعة الى مقياس للموافقة الشعبية على شروط ترخيص التبادل , لم تبدأ الصراعات حول الافيون وتبادله مع جمهورية فيتنام الديمقراطية ولم تنتهي مع احتكار الهند الصينية للمحصول الوفير عام 1958 (LENTZ، 2017 صفحة 818) حفز ذلك سياسة التميز بالتفاوض والتسوية بالإضافة الى تذبذب بين اساليب الدولة في اضفاء الشرعية والاكراه وتشير حملة القمع ان عسكرة الانتاج وعلاقات التبادل المتجمدة قلصت تدريجياً مساحة التفاوض , ودفعت المزارعين المتضررين الى الاكراه مع ذلك بحلول عام 1960 ومع تأهب عودة جمهورية فيتنام الديمقراطية الى حالة التأهب للحرب , كان نظامها القائم على احتكار المواد الافيونية لا يزال عاجزاً عن الوفاء بتفويضه لعام 1952 , اذ لم يتمكن من السيطرة الاحتكارية ولم يضبط معدلات الضرائب وفقاً للاحتياجات المحلية ولم يسمح لصغار المزارعين بجزء من محاصيلهم وقد حدد مبادرات صغار المزارعين والمنافسة غير القانونية من سلطة الدولة في المطالبة بالموارد التي يعتبرها المزارعون والتجار ملكاً لهم وحقق المزارعون هذه الانتصارات الصغيرة من خلال ممارسات سياسية يومية بنيت على المعرفة والتكتيكات والقيم التي تعلموها من موظفي الضرائب والكوادر والجنود انفسهم الذين تعلموا منهم وكافحوا وتفاوضوا معهم وتوصلوا الى حلول وسط , وفي حلول اواخر الخمسينات واجهت

جمهورية فيتنام الديمقراطية تحديات دولية جديدة بالإضافة الى صعوبات قديمة في تنظيم اسواق الافيون بينما كانت جمهورية فيتنام تستعد لحرب ضد الجمهورية الجنوبية وحكومة الوحدة الوطنية في لاوس التي انقسمت الى فصائل متناحرة احتفظ الافيون فقيمته بين الاطراف المتنافسة على تجارته (Philippe، 2002 صفحة 114) والتي روج لها بشكل مباشر تجار على مستوى العالم , إذ كان المنتوج الفيتنامي يصدر الى الولايات المتحدة الامريكية عبر الخط الاسيوي من الصين عبر شركات وهمية ومن خلال تعاملات سياسية الى الاراضي الامريكية ,إذ كان يدخل الى المكسيك ومن ثم الى ميامي , وعن طريق الجنود الامريكيين , وجدير بالذكر ان تهريب الافيون كان ينقل حتى داخل جثث القتلى الامريكيين , وفي تقرير قدمه الكسندر هيج Alexander M. Haig رئيس شؤون الامن القومي وكبير موظفي البيت الابيض في عهد الرئيس نيكسون ان الهيرون والافيون الذي يدخل الى الولايات المتحدة سنوياً بنسبة 80% قادم من فرنسا و المكسيك وتايلند, واشار الى ارتفاع نسبة التعاطي بين الجنود الامريكيين في فيتنام بشكل لافت للنظر وارتفاع النسب من عام 1956 حتى 1969 وهذا يشكل تحدياً كبيراً للأمن القومي الامريكي (Haig, 1969 p. 10).

الخاتمة

كانت سياسة فرنسا الاستعمارية في فيتنام بشأن الافيون في المقام الاول استراتيجية مالية تهدف الى تعظيم ايرادات الدولة, وقد اصبحت مبيعات الافيون والضرائب شريان الحياة للميزانية العامة, اذ وفرت ثلث اجمالي الايرادات في الهند الصينية الفرنسية, شجع الفرنسيون على نشاط زراعة الخشخاش في المرتفعات لاسيما منطقة النهر الاسود والمناطق الجبلية في شمال غرب فيتنام ولاوس, وتم استمالة النخب المحلية الى جانب الاستعمار الفرنسي, واستمر الجيش الفرنسي خلال حرب الهند الصينية الاولى بالاعتماد على تجارة الافيون لتمويل عملياتها العسكرية, كان الافيون سلعة خطيرة ومربحة بالنسبة للهند الصينية الفرنسية وجمهورية فيتنام الديمقراطية على حد سواء, لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية, وعندما حاولت فرنسا استعادة سيطرتها على الهند الصينية درت تجارة الافيون اموالاً للأصدقاء والاعداء على حد سواء مؤججة ً صراعات امتدت الى حقبة ما بعد الاستعمار في السنوات التي اعقبت حرب الهند الصينية الاولى وحافظ الافيون على قيمته بالنسبة لفيتنام المستقلة فقد ربح المزارعون المال, وجمعت خزينة الايرادات وحصلت المستشفيات على المورفين.

استند المستعمرون الفرنسيون في صراعات الافيون الى انقسامات اجتماعية راسخة ولكنها شديدة التغيير, وقد صاغ المشروع الاستعماري القائم على سياسة فرق تسد غير بموجبه الهويات الوطنية وفق متغيرات وربطها بالامتياز السياسي والاقتصادي وبذلك واجه الاستعمار حركات المقاومة, ووظف المستعمر الفرنسي الافيون عاملاً اساسي في توطيد الحكم الفرنسي من خلال منح اراضي واسعة للمزارعين الموالين للاستعمار الفرنسية والتنسيق على مستوى عالي الدقة لبيع وانتاج الافيون, وبذلك يضمن العملاء للإدارة الفرنسية ارباحاً واسعة من تجارة الافيون عن طريق الزراعة المشروعة وغير المشروعة , وفي سياق متصل كانت الضرائب تمثل مورداً كبيراً في دعم ميزانية الاحتلال الفرنسي و بذلك تمثل الدعم اللازم للمقاتلين , وكان نقل نظام الافيون القديم الى عصر جديد امراً صعباً حتى بالنسبة للمسؤولين, إذ خلف ارثاً لا يزال يقلق الجهات الفاعلة في الدولة , ويحير الباحثين الذين يستخدمون الارشيفات الوطنية .

وجديراً بالذكر استخدمت فرنسا تجارة الافيون لتسليح مليشيات هموتغ المناهضة للشيوعية في لاوس ودعم حركات التمرد التي كانت تعمل لصالح الاستعمار الفرنسي , وفي سياق اخر قيدت الخناق على المعارضين ومقاومين والقبائل التي رفضت الولاء, وحددت مزارع الافيون, كما سعت الولايات المتحدة الامريكية في دعم تجار الافيون المناهضين للشيوعية وبعد معركة ديان بيان فو سعت الادارة الامريكية الى ملئ الفراغ السياسي الذي تركته فرنسا في فيتنام, وساهمت التصرفات الامريكية في صعود المثلث الذهبي وطورت تكتيكاً لمكافحة التمرد تم نشره لاحقاُ في افغانستان ضد الاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد الحرب, ورغم تشدد السلطات الفيتنامية تجاه قضية الافيون بعد الاستعمار الا ان الادمان على الافيون وتهريبه لايزال يمثلان مشكلتين كبيرتين في السياسة الفيتنامية والتحدي الابرز الذي يواجه السياسة الفيتنامية حتى الوقت الحاضر .

قائمة المصادر

. Fores , The Cin- Ho (yunnanese Chinese) caravan trade with north Thailand during the latenineteenthand early twentieth centuries // Journal of Asian History V 21NO .1987 - . 1
Alexander M. Haig : Archives and Records Administration college park.1969 ،
Báo cáo tổng kết công tác thuế thuốc phiện n˘am) 1956đã được thông : tổng kết thuế NN tháng 57/1của Khu 14 ,'(January . 1957 ،,1957
Bill Hayton Vietnam : Rising Dragon : yale Universty press.2010 ،
Bureau international D A u Travail Lopium activite de loisir pouvait aussi considere comme essentiel pour fournir lenergie necessaire la profeession voir H. H. HAHN. 1935 - .
CHRISTIAN C. LENTZ cultivating subjects : opum and rule in post colonial vitnam : Universty Carolina.2017 ،
Christian C. Lentz Opium and rule in post coloniul vitnam Cultivating sujects // [مقالة]Journal article modern Asia studies , V. 51, N, - .4July, July .- .2014
Chủ ti.ch, UBHC Mường Lay' ,Báo cáo tháng 1956-10từ 9/20 đến - .,'56/10/20 26October 1956, 55/KTTTB/NAVC 3; L. V˘an Hặc' ,Nhiệm vu. công tác thuế nông 26 : October 1956, 55/KTTTB/NAVC 3; L. V.1956 ،
Dang Minh Benjamin Gray Facing drug addiction : Vietnam's struggle with opioids.
Failler Philippe Village Rebellions in the tonkin delta 1905 1900in Gisele Bousquet pierre brocheux : universty of michigan.2002 ،
Gunu G . C . shomans and reells : The at chai rebeuion on of northern Laos and north weast vitnam (1918-1921) [Article] // Journal of the siam siam sociely , vol , 74 . - 1986. - pp. 107-109.
H. Jonsson war's on togeny : militias and ethnic boundaries in laos and exile somthea Asian studdies , vol 47on 2sp : SP Teer2009 ، S.
Khanh H. K. vietnames commnism 1925-1945 [Book]. - corneu : corneu universty press . , 1982.
Mccoy The politics of Heroine CIA Complicity in the Global Heroin Trade of Lawrence in viet Nam : New York.1991 ،
Mobilizing Lentz Moilization and state formation Dien Bien phu and the making of vietnam : PhD THESIS , CORNELL uNIVERSTY.2011 ، ,
Peter Dale Scott Opium and Empire : McCoy on Heroin in southeast Asia - . onlin https://doi.org/ 5 ، : 14672715.1973/10.1080yulyu , .2019
Tomas cler L'opium dans le contexte colonial (1946-1899) : Vers une nouvelle histoire de la place de l'opium dans l'économie et la société de l'Indochine coloniale, par : https://doi.org/12/104000ht.2024 ،7
Trương Diệu Nguyễn Geograaphy of Vietnam: Natural, human economic The Gioi.1992 ،
V˘an Mười' ,Báo cáo 3tháng 4,5,6n˘am 1949của UBKCHC Liên tỉnh Sơn-Lai ' /187 ,1949 - .[تقرير]PTTg/NAVC ..3

Vaudrey Le Pays Thai et I'Organisation Militaire de la ZANO en fin : [تقرير] Dcument : - . HL/SHD 1952 ، Decemer . 23
W. Duiker The communist Road to power in vitnam : westview Borloder.1996 ،
William J. Duiker The tow Vietnams (//] (19541965britannica.com/place 21 - . May , .2026